

«الأنباء» تنشر دراسة لمستشار مجلس الأمة د. وليد السيد حول «الاقتصاد العربي بين التخلف والتطور»

نفسي الفساد الحكومي وارتفاع البطالة يهددان استقرار المنطقة

في دراسة لواقع الاقتصاد العربي أعدها مستشار مجلس الأمة د. وليد السيد بعنوان: «الاقتصاد العربي بين التخلف والتطور» مدعماً بجداول تحليلية على مدى العقود الأربعة الماضية. تطرق فيها إلى أهم ملامح الاقتصاد العربي بما في ذلك النفط ودوره الرئيسي في دعم عجلة التنمية العربية. كما أبرزت الدراسة أهم مؤشرات التطور والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

والجماعي في مواجهة الفقر والمرض والوفاء، ويقوم البنك الدولي بذاته وبالتعاون مع منظمات إقليمية عالمية زميلة في قياس تلك الخصائص سنوياً بواسطة مؤشرات اقتصادية واجتماعية ونشرها في مواقعها الإلكترونية. أما مفهوم «النمو» فهو يمثل الاتجاه المعاكس لمفهوم «التخلف»، فعلى سبيل المثال، مؤشر انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يستخدم لقياس التخلف يمكن تطبيقه لقياس النمو بمجرد تغير اتجاه المؤشر من انخفاض إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وبشكل عام، يمكن قياس «التخلف» و«النمو» كما بواسطة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

1- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (مستويات المعيشة)؛ وتقاس بقسمة الدخل القومي على عدد السكان للوصول إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويقدر البنك الدولي بيانات محسوبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لكل دولة على حدة، وتعتبر هذه المعادلات من أهم المعادلات لقياس مستوى معيشة الدول وللمقارنة فيما بينها من حيث مستوى الرفاهية الاقتصادية.

2- الاعتماد الشديد على الزراعة؛ يعكس هذا المؤشر أحد مظاهر الدول النامية التي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل رئيس كمصدر للمنتج المحلي الإجمالي ولإستيعاب القوة العاملة وتلبية متطلبات المجتمع من الغذاء والكساء، وبالتالي تقوم حكومات تلك الدول بتوجيه مواردها المالية والبشرية نحو هذا القطاع.

3- انخفاض متوسط إنتاجية العامل؛ وتقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد العمال للوصول إلى متوسط إنتاجية العامل.

4- ارتفاع معدلات البطالة؛ ويقاس معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوة العاملة في المائة.

5- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

6- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

7- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

8- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

9- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

10- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

11- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

12- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

13- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

14- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

15- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

16- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

17- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

18- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

19- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

20- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

21- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

1990. وفي عام 2000، تجاوز سعر النفط سقف العشرين دولاراً للبرميل نتيجة ارتفاع الطلب العالمي عن العرض وتبني دول أوبك (منها 7 دول عربية) آلية جديدة تستهدف سعر 25 دولاراً للبرميل، بحيث يتم تخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولاراً للبرميل لمدة 10 أيام عمل متتالية، وزيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد على 28 دولاراً للبرميل لمدة 20 يوم عمل متتالية. وقد كان للارتفاع في الأوبك بحصصهم المحددة الأثر الإيجابي على استقرار الأسعار والسوق النفطية. وبذلك بدأت حقبة جديدة من قفزات أسعار النفط غير المسبوقة في تاريخ النفط العالمي. وقد حصدت الدول العربية أرباحاً كبيرة من صادراتها النفطية، الأمر الذي مكّنها من تحقيق أهدافها الإنمائية، ودعم موازنتها المالية، ودعم الدول العربية الأخرى.

أما ما يخص الغاز الطبيعي المسوق، فقد بلغ إنتاج الدول العربية في عام 2010 نحو 461 مليار متر مكعب، وهي تعادل 14.4٪ من الإنتاج العالمي في عام 2010. وتقدر الصادرات العربية في عام 2011 بنسبة 20.9٪ من صادرات الغاز الطبيعي في العالم البالغة 1025.4 مليار متر مكعب. وتعتبر الاحتياطات العربية من النفط والغاز كبيرة جداً حيث يبلغ احتياطي النفط العربي وهو يمثل نسبة 57.5٪ من الاحتياطي العالمي، واحتياطي الغاز الطبيعي العربي يمثل 28.2٪ من الاحتياطي العالمي، وفقاً لإرقام عام 2011. وقد بلغت الإيرادات النفطية العربية (النفط الخام والغاز الطبيعي) في عام 2011 حوالي 653.76 مليار دولار، وتلك القيمة تشكل 73.3٪ من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تعادل 27.6٪. وتمتلك الدول العربية 62 مصفاة لتكرير النفط، تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية حوالي 7.8 ملايين برميل باليوم، وهي تعادل 8.9٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية العالمية.

ويقدر حجم القوى العاملة في الوطن العربي في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة، وهو يمثل نحو 34.5٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، وتبلغ نسبة البطالة في عام 2011 نحو 16٪، ويقدر حجمها بحوالي 17 مليون عاطل، وهذا الارتفاع الملحوظ في البطالة

في عام 2011، وبلغ إجمالي الصادرات البينية العربية 95.3 مليار دولار. ونسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الناتج المحلي العربية 8٪، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بالصادرات البينية في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

الموازنة العامة بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة عام 2011 قيمة 892.4 مليار دولار، وإجمالي الإنفاق العام قيمة 798.1 مليار دولار لنفس العام، مما نتج عنها فائض مالي قدره 94.3 مليار دولار عام 2011. وتشكل الإيرادات النفطية العربية 73.3٪ من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، والإيرادات الضريبية 15.9٪، والإيرادات غير الضريبية 6.6٪، والدخل من الاستثمار 3.9٪، والمنح 0.3٪. أما جانب الإنفاق العام، فيشكل الإنفاق الجاري نسبة 73.7٪ من الإنفاق العام، والإنفاق الرأسمالي نسبة 26.3٪.

بلغ الإنتاج العربي من النفط الخام في عام 2011 نحو 22.4 مليون برميل إنتاج، وهو يعادل 31٪ من إنتاج النفط الخام العالمي البالغ 72.1 مليون برميل في اليوم. وتعمل صادرات النفط الخام العربية نسبة 34.8٪ من صادرات النفط الخام في العالم البالغة 54.6 مليون برميل باليوم. وخلال الفترة (1970 - 2012)، ارتفع سعر النفط الخام من 1.67 إلى 109.50 دولاراً للبرميل نتيجة لتغيرات هيكلية أسهمت في تغيير محددات العرض والطلب خلال هذه الفترة. ومن تلك المتغيرات التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط على سبيل المثال: حرب أكتوبر 1973 التي نتج عنها طفرة كبيرة في أسعار النفط، وتأميم الصناعات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط، اندلاع الثورة الإيرانية 1979 التي نتج عنها طفرة الثانية، بروز دور منظمة أوبك وتبنيها لنظام الحصص الإنتاجية (الكوتا) في منظمة أوبك 1982، والغزو العراقي للغاشم على الكويت

والنفط العربي (للفترة من 2003 - 2005) وهو محاضر زائر لدى جامعة الكويت وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وباحث وكاتب صحافي في الشأن الكويتي والاقتصاد والنفط والتنمية.

المساحة والسكان: يتكون الوطن العربي من 22 دولة عربية، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، جزر القمر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، ولبنان، فدان الأطر الجغرافي لموضوع البحث يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، وتبلغ مساحة الدول العربية مجتمعة حوالي 14.2 مليون كيلومتر مربع، ونسبتها إلى العالم 10.2٪. ويبلغ عدد السكان الوطن العربي حوالي 362 مليون نسمة، ونسبتهم إلى العالم 5.2٪. ويبلغ معدل نموه السكاني 2.4٪، أما بيانات التوزيع العمري للسكان في عام 2010، فهي كالتالي: فئة أقل من 15 سنة تشكل حوالي 33.8٪، والفئة من 15 سنة حتى الـ 65 سنة تشكل 62.6٪، والفئة من 65 سنة فما فوق تشكل حوالي 3.6٪. ويوضح الشكل (في الصفحة المقابلة) تطور عدد سكان الوطن العربي خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 2011.

الناتج المحلي الإجمالي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للسودان بالأسعار الجارية من 151.72 مليار دولار عام 1975 إلى حوالي 2364.81 مليار دولار عام 2011. أي تضاعف نحو 15.6 مرة خلال الفترة. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1078 دولاراً

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

الدكتور وليد السيد في سطور

حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كليرمونت بولاية كاليفورنيا الأمريكية وحاصل على ماجستير في الاقتصاد وماجستير في الإدارة من الجامعة نفسها. ويعمل حالياً مستشاراً لدى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي. وعمل مستشاراً اقتصادياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية

والمطل بالتخلف أو بالتطور. والسبب في ذلك يعود إلى أنه وفقاً لمؤشرات التخلف والتطور، هناك مجموعة من الدول العربية تشترك في خصائص التخلف، ومجموعة أخرى تشترك في خصائص التطور، ومجموعة ثالثة تجمع بين خصائص التخلف والتطور، أي لا تعتبر متخلفة ولا متطورة.

المبحث الأول: أهم ملامح الاقتصاد العربي (تمهيد)

المساحة والسكان:

يتكون الوطن العربي من 22 دولة عربية، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، جزر القمر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، ولبنان، فدان الأطر الجغرافي لموضوع البحث يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، وتبلغ مساحة الدول العربية مجتمعة حوالي 14.2 مليون كيلومتر مربع، ونسبتها إلى العالم 10.2٪. ويبلغ عدد السكان الوطن العربي حوالي 362 مليون نسمة، ونسبتهم إلى العالم 5.2٪. ويبلغ معدل نموه السكاني 2.4٪، أما بيانات التوزيع العمري للسكان في عام 2010، فهي كالتالي: فئة أقل من 15 سنة تشكل حوالي 33.8٪، والفئة من 15 سنة حتى الـ 65 سنة تشكل 62.6٪، والفئة من 65 سنة فما فوق تشكل حوالي 3.6٪. ويوضح الشكل (في الصفحة المقابلة) تطور عدد سكان الوطن العربي خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 2011.

الناتج المحلي الإجمالي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للسودان بالأسعار الجارية من 151.72 مليار دولار عام 1975 إلى حوالي 2364.81 مليار دولار عام 2011. أي تضاعف نحو 15.6 مرة خلال الفترة. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1078 دولاراً

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011



معد الدراسة د. وليد السيد

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العربي 15.6 مرة

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

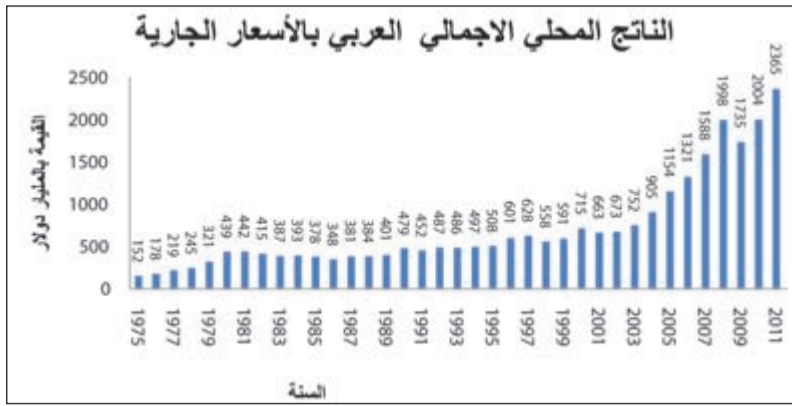
في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

في 1975 إلى 6543 دولاراً في 2011

الدول	ترتيب الدولة عالمياً	ترتيب الدولة العربية (من الأقل إلى الأعلى)
الإمارات	26	1
قطر	28	2
البحرين	57	3
عمان	61	4
السعودية	63	5
الأردن	66	6
الكويت	69	7
تونس	77	8
الغرب	91	9
الجزائر	94	10
جيبوتي	94	11
مصر	114	12
موريتانيا	119	13
لبنان	127	14
جزر القمر	144	15
اليمن	167	16
سورية	168	17
العراق	171	18
ليبيا	172	19
السودان	174	20
الصومال	175	21

المصدر: منظمة الشفافية العالمية (*) مجموع دول العالم التي شملها مؤشر الفساد 177 دولة. (لم تتوافر بيانات عن دولة فلسطين)

الرقم	الدول العربية	عدد العاطلين (بالآلاف)	البطالة الوطنية %	البطالة %	السنة
1	قطر	1.6	2.5	34.9	2010
2	الكويت	17.3	5.9	28.5	2010
3	الإمارات	32.5	14.0	33.8	2011
4	عمان	70.0	6.7	غ.م	2007
5	السعودية	463.0	10.0	45.6	2009
6	البحرين	5.0	3.7	54.0	2011
7	العراق	1298.8	15.4	م.غ	2008
8	تونس	738.4	18.9	40.0	2011
9	سورية	866.3	14.9	73.0	2011
10	مصر	3183.0	11.9	57.2	2011
11	ليبيا	298.5	18.2	م.غ	2007
12	اليمن	900.0	18.0	58.0	2011
13	السودان	2700.0	20.7	45.6	2008
14	موريتانيا	510.0	31.2	م.غ	2010
15	المغرب	1028.0	8.9	38.0	2011
16	جيبوتي	150.0	59.0	62.2	2008
17	لبنان	108.0	6.4	51.2	2009
18	الجزائر	1100.0	9.8	42.3	2011
19	الأردن	1763.0	12		



السيف يحذر: الاقتصاد العربي في خطر.. مصيره مرهون بأسعار النفط والغاز والدولار

3 استنتاجات أهمها اعتماد الاقتصاد العربي على النفط والغاز

● أن الاقتصاد العربي لا يمكن الحكم عليه بشكل شامل ومطلق بالتخلف أو التطور. والسبب في ذلك يعود إلى أنه وفقاً لمؤشرات التخلف والتطور، هناك مجموعة من الدول العربية تتشارك في خصائص التخلف، ومجموعة أخرى تتشارك في خصائص التطور، ومجموعة ثالثة تجمع بين خصائص التخلف والتطور، أي لا تعتبر متخلفة ولا متطورة، فعلى سبيل المثال: يتضمن الاقتصاد العربي أربع مجموعات عربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويختلف تصنيف كل منها عن الأخرى وهي: عالية الدخل، ومتوسطة الدخل (الشريحة العليا والشريحة الدنيا)، ومنخفضة الدخل. وبالتالي، لا يمكن أن نحكم على الاقتصاد العربي بأنه متخلف لأن نسبة الدخل العربي ليس على المستوى العربي فقط وإنما على المستوى العالمي، كما لا يمكن الحكم عليه بأنه متطور لأن هناك دولاً عربية متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) ومنخفضة الدخل.

● يعتمد الاقتصاد العربي بشكل كبير على موارد اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما للنفط والغاز، حيث أبرزت الورقة نسبة مساهمتها العالية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي والعربي، وكذلك في الإيرادات العامة والمنج، وبما أن أسعار النفط والغاز الطبيعي تتحد وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق العالمي، لهذا فإن الاقتصاد العربي معرض للآزمات في حال انخفاض أسعارها، كما أن الإيرادات النفطية مقومة بعملة الدولار، وهي عملة يتحدد سعر صرفها وفقاً لعوامل العرض والطلب في أسواق الصرف العالمية والسياسة النقدية للبنك المركزي الأمريكي (Federal Reserve Bank)، لهذا فإن الاقتصاد العربي في خطر حقيقي لأن مصيره مرهون بأسعار النفط والغاز والدولار.

● إخفاق بعض الدول العربية في إيجاد حلول مبكرة لمواجهة خطر ارتفاع معدلات البطالة أو تفشي الفساد أو مواجهة كليهما معاً، وهو ما جعلها تمر بمرحلة عدم استقرار، ومنها ما تمر به حالياً من مرحلة «التحولات السياسية»، التي أدت إلى تدهور مؤشراتها الإنمائية (الاقتصادية والاجتماعية).

10 توصيات للدراسة

- المستقبل الاقتصادي للدول العربية بالاعتماد القادمة يعتمد على نجاحها بتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية تهدف لتنوع مصادر الدخل وتحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل حتى لا تكون معرضة لمخاطر يصعب على الدول العربية احتواؤها كانهبوط أسعار النفط والغاز وهبوط سعر الدولار.
- تطوير القطاع النفطي والصناعات النفطية اللاحقة محلياً من خلال البحث والتطوير واستيراد التكنولوجيا الحديثة وتدريب الكوادر الوطنية عليها.
- الدخول كمشتركة استراتيجية في رأسمال الشركات الصناعية الأجنبية المتخصصة بالنفط ومشتقاته، وذلك لتحقيق منافع مالية وتكنولوجية وبحيثية على الأمد القصير والبعيد.
- تصدير المنافع التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية المطبقة في القطاع النفطي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى للنهوض بها.
- استثمار جزء من الفوائض المالية النفطية في أسهم الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة.
- تطوير التخطيط التنموي والاقتصادي والاجتماعي بدعم مباشر من القيادة السياسية.
- الإنفاق على الأبحاث العلمية والتطوير لما فيه من منافع تسهم في علاج ومواجهة التحديات الإنمائية العربية.
- إنشاء مركز إحصائي عربي متطور ينشر للباحثين البيانات والمعلومات الإحصائية لجميع الدول العربية، منفردة ومجمعة، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وذلك لأن هناك مشاكل عديدة تواجه الباحثين في الوقت الحاضر (وأنا أحدهم) في تنوع مصادر البيانات واختلاف معاييرها، ناهيك عن تخلف بعض الدول في توفير بياناتها الوطنية في موعدها الزمني المحدد لها.
- ضرورة الاندماج تحت مظلة كيانا اقتصادية قوية تمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
- ضرورة خلق فرص عمل للعمالة الوطنية وبالذات لفئة الشباب، لأن الدراسة أثبتت أن من أهم المعوقات التي تهدد استقرار المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أمرين هما: مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً البطالة الشبابية، ومشكلة تفشي الفساد في القطاع الحكومي.
- لهذا، على الحكومات العربية العمل على القضاء على هاتين المشكلتين من أجل الحفاظ على استقرار دولهم.

ما بين 4,150 و 12,930 دولاراً. تلديها المجموعة الغالفة التي صنفتها البنك الدولي ضمن دول ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) وهي: مصر والمغرب وسورية والسودان وفلسطين واليمن وموريتانيا وجيبوتي، حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي مساً بين 1,030 و 2,980 دولاراً. أما المجموعة العربية الأخيرة فهي جزر القمر والصومال وهما مصنفتان ضمن الدول ذات الدخل المنخفض حيث يقل نصيب الفرد من الدخل القومي عن ألف دولار.

2- الاعتماد الشديد على الزراعة: وتقاس بقسمة الناتج الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك يمكن قياس نسبة العمالة في القطاع الزراعي بقسمتها على إجمالي قوة العمل. إن ارتفاع نسبة هاتين المعادلتين يعطي دلالة على الاعتماد الشديد على القطاع الزراعي.

3- متوسط إنتاجية العامل: ويقاس متوسط إنتاجية العامل بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد العمال.

4- ارتفاع معدلات البطالة: ويقاس معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوة العاملة في مائة.

5- تفشي ظاهرة الفساد: لا تنمية في بيئة ميوءة بالفساد، والفساد يقصد به جميع التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها المفسدون.

ويتضح من هذا الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لكل من قطر والإمارات والكويت والسعودية وعمان والبحرين (دول مجلس التعاون الخليجي) الأعلى في مجموعة الدول العربية، حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين 14,820 و 76,010 دولاراً، لذلك صنفتها البنك الدولي ضمن الدول ذات الدخل العالي. تليها مجموعة ثانية من الدول العربية التي صنفتها البنك الدولي ضمن دول ذات الدخل المتوسط والبنان والعراق والجزائر والأردن وتونس، حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي



عوائد النفط ترتفع من 8.6 مليارات دولار عام 1970 إلى 702 مليار دولار في 2011

8% نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

إلى إجمالي الصادرات العربية

عدد السكان)، كما يقوم بعد ذلك بتصنيف الدول (بما فيها الدول العربية) وفقاً لمجموعات: عالمية الدخل، ومتوسطة الدخل (الشريحة العليا والشريحة الدنيا)، ومنخفضة الدخل.

وتتضح من هذا الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لكل من قطر والإمارات والكويت والسعودية وعمان والبحرين (دول مجلس التعاون الخليجي) الأعلى في مجموعة الدول العربية، حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين 14,820 و 76,010 دولاراً، لذلك صنفتها البنك الدولي ضمن الدول ذات الدخل العالي. تليها مجموعة ثانية من الدول العربية التي صنفتها البنك الدولي ضمن دول ذات الدخل المتوسط والبنان والعراق والجزائر والأردن وتونس، حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي

بممكن تطبيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سالفه الذكر على واقع أداء الاقتصاد العربي ووضعه إن كان متخلفاً أم متطوراً

وفيما يلي تحليل مفصل لبعض المؤشرات في الدول العربية:

1- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (المستوى المعيشي):

يقوم البنك الدولي سنوياً بقياس المستوى المعيشي لدول العالم من خلال حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لجميع دول العالم وفقاً للمعادلة (الدخل القومي على

بتصنيف الدول الأكثر فساداً والأكثر نزاهة وأهمها منظمة الشفافية الدولية.

المبحث الثالث: الاقتصاد العربي.. متخلف أم متطور؟

في هذا الجزء من الورقة، يمكن تطبيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سالفه الذكر على واقع أداء الاقتصاد العربي ووضعه إن كان متخلفاً أم متطوراً

وفيما يلي تحليل مفصل لبعض المؤشرات في الدول العربية:

1- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (المستوى المعيشي):

يقوم البنك الدولي سنوياً بقياس المستوى المعيشي لدول العالم من خلال حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لجميع دول العالم وفقاً للمعادلة (الدخل القومي على

نظام التعليم ونسبة التسرب من التعليم. أما الأمية حسب تعريف الأمم المتحدة، فهي عدم القدرة على قراءة وكتابة جمل بسيطة فسي أي لغة. ولذلك ما يعنى «نسبة القادرين على القراءة والكتابة» هي لأساسيات القراءة والكتابة وليست للمستويات المتطورة منها. ارتفاع نسبة الأمية بين البالغين للجنسين (15 سنة فما فوق) وهي تقاس بقسمة عدد القادرين على القراءة والكتابة على عدد السكان من 15 سنة فما فوق ضرب مائة. والناتج يطرح من 100 للوصول إلى نسبة الأميين.

3- تفشي ظاهرة الفساد: الفساد هو تصرفات يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها المفسدون. وتقوم عدة مؤسسات عالمية

تقاس بقسمة الإنتاج المحلي المقنعة بقيمة الإذخار على الناتج المحلي الإجمالي ضرب مائة. وانخفاض هذه النسبة يعني ضعف قدرة الدولة على الإذخار. وبالتالي تضعف قدرتها على الاستثمار لتحقيق عوائد تمكثها من الوصول إلى معدلات النمو المنشودة.

5- انخفاض معدلات الإذخار والاستثمار: تقاس هذه الخاصية كنسبة مئوية وذلك بقسمة قيمة الإذخار على الناتج المحلي الإجمالي ضرب مائة. وانخفاض هذه النسبة يعني ضعف قدرة الدولة على الإذخار. وبالتالي تضعف قدرتها على الاستثمار لتحقيق عوائد تمكثها من الوصول إلى معدلات النمو المنشودة.

تأنيا: المؤشرات الاجتماعية

1- ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع عبء الإعاقة: وصل عدد السكان في نهاية عام 2013 إلى نحو 7.2 مليارات نسمة وبناء على إحصاءات الأمم المتحدة، يتوقع أن يصل الرقم إلى 8 مليارات نسمة في عام 2024. ونحو 85٪ من سكان العالم يعيشون في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، مقابل 15.4٪ يعيشون في الدول المتقدمة (أميركا وكندا وأوروبا).

ومعدل النمو السكاني = $\frac{X}{100} \times (1 + X)$ (عدد السكان للفترة (1+)) - عدد السكان للفترة (1). أما نسبة عبء الإعاقة = $\frac{X}{100} \times (14 \text{ سنة وأقل} + \text{مجموع 65 سنة وأكثر})$ / مجموع السكان ما بين 15 و 64 سنة. في عام 2010، وصلت تلك النسبة في سويسرا إلى نحو 47٪ وأميركا 49٪، بينما بلغت هذه النسبة في العام نفسه لكل من العراق واليمن نحو 78٪ لكل منهما.

وهذا يعني أن القوة العاملة في هاتين الدولتين العربيتين تتحمل ما يقارب ضعف عبء الإعاقة الذي تتحمله القوة العاملة في سويسرا وأميركا.

2- انخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأمية: وتقاس باحسباص نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم = الإنفاق على التعليم / عدد السكان. ويمكن كذلك احسباص نسبة الإنفاق على التعليم = $\frac{X}{100} \times$ (الإنفاق على التعليم / الناتج المحلي الإجمالي)، أو $\frac{100X}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$ ، وتعتبر جميع هذه المؤشرات ذات طبيعة مالية بحتة، حيث تقاس التزام حكومات الدول في الإنفاق على التعليم، إلا أنها شائعة الاستعمال في المقارنة بين الدول النامية من جهة، وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى.

أما قياس كفاءة مستوى التعليم، فهناك العديد من المؤشرات الكمية والكيفية الأخرى منها على سبيل المثال، معدل القيد الإجمالي أو الصافي في مرحلة التعليم الأساسي (الإعدادي والثانوي والتعليم العالي)، ومعدل بقاء الطلبة في

م	الدول العربية	نصيب الفرد من الدخل	الاعتماد على الزراعة إنتاجية العامل	معدل البطالة	معدل الإذخار	معدل الاستثمار	معدل نمو الاستثمار
1	قطر	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
2	الكويت	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
3	الإمارات	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
4	عمان	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
5	السعودية	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
6	البحرين	عالي	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
7	ليبيا	متوسط +	منخفض جدا	عالية	عالي	متوسط	متوسط
8	لبنان	متوسط +	متوسط	عالية	منخفض	عالي	متوسط
9	الجزائر	متوسط +	متوسط	متوسطة	منخفض	عالي	متوسط
10	الأردن	متوسط +	منخفض جدا	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط
11	العراق	متوسط +	منخفض جدا	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط
12	تونس	متوسط +	متوسط	متوسطة	عالي	متوسط	متوسط
13	سورية	متوسط -	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
14	مصر	متوسط -	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
15	المغرب	متوسط -	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
16	اليمن	متوسط -	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
17	السودان	متوسط -	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
18	موريتانيا	متوسط -	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
19	جيبوتي	متوسط -	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
20	فلسطين	متوسط -	متوسط	عالي	عالي	ع.م	ع.م
21	القمر	منخفض	عالي جدا	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
22	الصومال	منخفض	عالي جدا	منخفضة	عالي	ع.م	ع.م

* منكمش اي القيمة سلبية، في العمود الثاني، (متوسط +) يعني دولة ذات دخل متوسط من الشريحة الدنيا، (متوسط -) يعني دولة ذات دخل متوسط من الشريحة الدنيا.

م	الدول العربية	نصيب الفرد من الدخل	الاعتماد على الزراعة إنتاجية العامل	معدل البطالة	معدل الإذخار	معدل الاستثمار	معدل نمو الاستثمار
1	قطر	عالي جدا	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
2	الكويت	عالي جدا	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
3	الإمارات	عالي جدا	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
4	عمان	منخفض	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
5	السعودية	عالي	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
6	البحرين	عالي جدا	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
7	ليبيا	عالي	متوسط	عالية	منخفض	عالي	متوسط
8	لبنان	منخفض	منخفض	متوسطة	منخفض	عالي	متوسط
9	الجزائر	منخفض	منخفض	متوسطة	منخفض	عالي	متوسط
10	الأردن	متوسط	متوسط	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط
11	العراق	عالي	منخفض	عالية	عالي	متوسط	متوسط
12	تونس	متوسط	متوسط	متوسطة	عالي	متوسط	متوسط
13	سورية	متوسط	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
14	مصر	متوسط	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
15	المغرب	متوسط	متوسط	منخفضة	متوسط	متوسط	متوسط
16	اليمن	متوسط	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
17	السودان	متوسط	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
18	موريتانيا	متوسط	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
19	جيبوتي	متوسط	متوسط	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
20	فلسطين	ع.م	متوسط	عالي	عالي	ع.م	ع.م
21	القمر	متوسط	عالي	منخفضة	عالي	متوسط	متوسط
22	الصومال	منخفض	عالي	منخفضة	عالي	ع.م	ع.م

تطوير

جميع الآراء والتحليلات في هذه الدراسة تعكس وجهة نظر معدّها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مجلس الأمة الكويتي.